

الماضي القريب، الماضي البعيد) الذي يكون موضع كلام الراوي. وهكذا اقتضى على القارئ أن يتقدم بفرضية حول دور الشخصية في هذه الحصة من الحكاية، حتى يتسنى له أن يصوغ قضايا حكاية كبرى. ومن جهة أخرى وجب عليه أن يقرّ بحالات الحكاية في تنابها المنطقي حتى يبرهن عما إذا كانت حصّة حكاية معينة تمثّل حدثاً يجري، حدثاً جرى، واستعيد، وكان يُعتقد حصوله في الماضي ثم نقضه الواقع المتعاقب. وهكذا دواليك. وبالطبع، فإنّ المرء (القارئ) لا يسعه أن يعيّن هوية العوالم الممكنة دون تأوينه البتّى الخطائية؛ ولكنه قد يتوجب عليه صياغة فرضيات بما يتعلق بالعالم وبالهيكل الفعلائي وبالأدوار التي تتخذها الشخصيات، وذلك في سبيل جلاء الغموض الذي قد يعتري بعض التشابكات في صيغ أزمنة الأفعال.

تلك هي بعض الأسباب التي تجعل من التمثيل النظري لمستويات التعاضد العميقة ذات التوالي الخطّي، تمثيلاً غير جائز الحدوث. فالنص، في هذه الحالة، تعبّر (على حدّ ما ذكرنا في الفصل ٤ - ٢) إحالات، وفقرات إلى الأمام، واستباقات وعودات إلى الوراء.

ولكن كائن موضوعاتية البتّى الفعلائية أبعث على يدي غريماس وأدّت أهم العطاءات بعنايته التي لا منازعة فيها، فقد كان لها سوابق حتى خارج دراسة الحكائية. وفي هذا الصدد ترانا نفكر في مقولتي العميل والعميل - المضاد لدى يورك (١٩٦٩)، وفي الأدوار الظرفية التي دعا إليها بايك (١٩٦٤) وبالأخصّ في فرضية الحالات لداعيتها فيلمور (١٩٧٠)، دون أن ننسى قضايا التحليل الدلالي لدى بيرويش (١٩٧١). إنّ مقولة العميل لتندمج في قلب تمثيل ميسومي، وذلك في شكل موسوعة. وبالتالي، فإذا ما اقترح الميسوم عناصر لصياغة فرضيات فعلائية لدى مستويات حكاية أكثر تعقيداً، وجدت الفرضيات الفعلائية المصوغة فيما يتجاوز مستوى الحكاية تعيّن بدورها، منذ خطوات التعاضد النصّي الأولى، القرارات حول التفعيلات الدلالية.

Actualisations

ونحن إذ نقرأ رواية «ثلاثة وتسعين» لمؤلفها فيكتور هوغو، يجوز لنا أن نتساءل في أية لحظة من الرواية نقرّ، وبناءً على تصريحات